مركز
الدراسات
والأبحاث
الاقتصادية
والاجتماعية

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

سلسلة اللسانيات عدد 5.

Série linguistique n°5
CERES
1983

المطبعة العصرية - تونس
1983

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

أشغال ندوة اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

تونس 23 - 28 نوفمبر 1981

سلسلة اللسانيات عدد 5.

الفهرس

صفحة

د. عبدالوهاب بوحديبة كلمة ترحيب وتقديم الملتقى 7

الأستاذ محمد فرج الشاذلي : كلمة الإفتتاح 9

د. عبدالسلام المسدي : اللسانيات وعلم المصطلح العربي 17

د. عبدالرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية 57

الأستاذ صالح القرمادي : دراسة في الحقلين الدلاليين لكلمتي «عين» العربية و ان الفرنسية 109

د. عبدالعزيز بن عبدالله : في إطار اللسانيات وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد 121

د. نهاد الموسى : مقدمة في علم تعليم اللغة العربية 145

د. رضا السويسي : من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي 177

د. عبدالقادر المهيري : رأي في بنية الكلمة العربية 185

د. أكرم عثمان يوسف : دراسة في المنهج الصوتي عند العرب 195

د. داود عبده : الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية. 205

محمد الشاوش : ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية 237

د. محمد الهادي الطرابلسي : إطار التطبيق في الأسلوبية العربية 267

مجيد الماشطة : دور الدراسات المقارنة في عملية تعليم اللغات الأجنبية 279

عشاري أحمد محمود : التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات 295

د. جمعة شيخة : الدراسات اللغوية بكلية الآداب (قسم العربية) 331

عبدالقادر الفاسي الفهري : الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية 375

محمد عجينة : الشعر والمرجع : ملاحظات حول المرجع في الشعر ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري 391

توصيات ملتقى اللسانيات في خدمة اللغة العربية 403

الدلالة النظرية لبعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية

عبدالقادر الفاسي الفهري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بالرباط

نتوخى من هذا العرض هدفين أساسا :

ـ الهدف الأول استكشافي «heuristic»، إذ نثوق بمقاربة لغة طبيعية بمنهج محدد أن نكشف عن معطيات وتعميمات جديدة، كما نثوق الى أن نمحور خطابنا وسط النهج الرابط بين النظرية والتجربة.

ـ الهدف الثاني وصفي هو تقديم مجموعة قواعد تمثل جزءا من نحو جديد للغة العربية.

على أن هذين الهدفين لا يقومان إلا في إطار نظرية للغات الطبيعية، وفي إطار تحديد الإجراءات العملية التي تستند الى النمذجة الواضحة لهذه المبادئ النظرية والمنهجية (modélisation) .

فهذا البحث يندرج بصفة خاصة في إطار النموذج الوظيفي المعجمي (lexical functional grammar) الذي سأعود للحديث عنه قليلا، (1) و بصفة أعم فيما يمكن أن ننعته بالأنموذج الشومسكاوي في البحث اللغوي (the choskeyan paradigm in linguistic research) هذا الأنموذج الذي يرتكز على عدة مبادئ نظرية ومنهجية نذكر من بينها :

1) ان الهدف الأساسي من البحث اللغوي هو اعطاء مضمون لمفهوم اللغة الطبيعية (natural languague) بوضع قيود على الانحاء التي تصف اللغات الممكنة.

2) الشرط الضروري المفاضلة بين الانحاء (grammars) باعتبارها نظريات للغات

الموصوفة هو **الوضوح** (expliciteness) ، وهذا يعني فيما يعنيه أن كل قاعدة أو كل مبدأ نظري مقترح يجب أن يصاغ صياغة صورية واضحة لا تقبل التأويل أو التخمين.
3) انجع الوسائل لمعرفة اللغات، ومن ثم اللسانيات، هو **بناء أجزاء كبيرة** من أنحاء هذه اللغات، ولا يمكن المفاصلة بين النظريات إلا على هذا الأساس.

والموضوع الذي نقارب به اليوم يتعلق ببعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية، وعلى الاخص الظواهر المتصلة بالمركبات الوصفية (adjectival phrases) ، ومن خلال هذه المقاربة نريد أن نبين ما يلي :
1) ان الظواهر الاحالية تقتضي اللجوء الى مفاهيم **وظيفية** للتمثيل لها وصياغة المبادئ التي تضبطها.
2) ان هناك تصنيفا اجرائيا للإحالة الى إحالة وظيفية وإحالة غير وظيفية، وهذا التصنيف يمكن أن يفسر الخصائص المختلفة التي نجدها لكل نوع من نوعي الاحالة المذكورين.
3) ان خصائص تبعية الصفة للموصوف (agreement) او عدم تبعيتها تختلف تبعا للتصنيف المذكور، مما يؤكد على الصلة الوثيقة بين الاحالة والتبعية.

ولضيق الوقت نقف عند ظاهرة خاصة فقط من ظواهر الاحالة هي المراقبة (control) ، (2) ونقف عند صنفيها الوظيفي وغير الوظيفي.

بعض خصائص المراقبة غير الوظيفية :

في كل مراقبة احالية لا بد من عنصر مراقَب (controller) وهو الضمير، و يسمى أحيانا Consequent، وعنصر مراقِب (controller) يسميه النحاة مفسر الضمير، و يسمى أحيانا antecedent .

الملاحظة الأولى حول المراقبة غير الوظيفية هي أن الضمير فيما قد يكون مراقبه داخل الجملة أو الكلام بصفة أعم، فتكون المراقبة لغوية (linguistic) ، وقد يكون غير مراقب داخل السياق اللغوي، وإنما مراقبه أو مفسره خارج الكلام. فالمراقبة هنا مقامية (pragmatic) . فإذا قلنا مثلا :
(1) زعم زيد أنه غبي

فهذا التركيب يحتمل تأويلين أو قراءتين على الأقل : تأويل أول يكون زيد فيه هو الغبي، وتأويل ثانٍ يحتمل أن يكون الضمير فيه راجعا الى غير زيد. وهذا ما جعل بعضهم يصف هذا النوع من الاضمار احالة مطلقة أو حرة (free anaphora) .
نفس الملاحظة تنطبق على جملة مثل :
(2) دخل زيد مكتبه
فالهاء هنا لا تعود بالضرورة على زيد.

الملاحظة الثانية حول الاحالة غير الوظيفية هي أن المراقِب (بالكسر) قد يلتبس في هذا النوع من المراقبة. ففي جملة مثل (3) :
(3) أخبر زيد عمرا أنه مطرود
يحتمل في الهاء أن ترجع الى زيد وإلى عمرو.
ونجد الحال من الأوصاف يختص بنفس الخاصية تقول :
(4) لقي زيد عمرا راكبا
فيحتمل الكلام أن يكون زيد هو الراكب كما يحتمل أن يكون عمرو.

الخاصية الثالثة من خصائص المراقبة غير الوظيفية هو إمكان تعدد المراقِب والمراقَب. تقول :
(5) طلب زيد من عمرو أن يذهب معه الى السينما
فيرجع الضمير في ذهب الى زيد والهاء في معه الى عمرو. وتقول في الحال :
(6) لقي زيد عمرا راكبا وراجلا.
فينطبق أحد الأحوال على زيد والآخر على عمرو.
الخاصية الرابعة هي أنه قد يتعدد المراقِب (بالكسر)، والمراقَب (بالفتح) مفرد تقول :
(7) أخبر زيد عمرا أنهما مجبران على التراجع
فيرجع الضمير الواحد الى المكونين معا. وتجد نفس الظاهرة في الحال :
(8) لقي زيد عمرا راكبين.
فصاحب الحال هنا متعدد وإن كان الحال مفردا.

لاحظوا أن الحال له خاصية تقارب الخاصية الأولى التي ذكرناها.

فالجملة(6) جائز فيها قراءتان : القراءة التي ذكرنا وقراءة ثانية يكون صاحب الحال فيها غير محدد، فلا نعرف من الراكب ومن الراجل. هذه الظاهرة تعرف باسم الاحالة الإعتباطية (arbitrary reference) .

خصائص المراقبة الوظيفية

في مقابل الاحالة المطلقة أو غير المقيدة لغويا، نجد احالة مقيدة (bound anaphora)وهذه الاحالة لها مظاهر كثيرة (3). فمن جملة هذه المظاهر ضمير النفس الذي يجب أن يكون مراقبا داخل الجملة الواحدة ولا يمكن أن يكون مراقبه خارجها :

(9) انتقد زيد نفسه .

(10)* ظن زيد أن نفسه غبي.

وسأقف هنا عند مظهر خاص من مظاهر هذه الاحالة المقيدة هو المراقبة الوظيفية (functional control) .

أهم خصائص هذه المراقبة أن المراقِب والمراقب فيها محددان، وهذا التحديد مرتبط بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها كل من المراقَب والمراقِب. فالعنصر المراقَب دائما فاعل، والعنصر المراقِب أما مفعول ان كان الفعل متعديا، أو فاعل ان كان لازما.

في افعال المقارنة مثلا نجد أن فاعل الناسخ يجب أن يكون هو فاعل على الخبر. قارن بين (11) و(12) :

(11) كاد زيد يسقط .

(12)* كاد زيد تسقط اخته .

فالتركيب (12) لاحن لأن المراقَب (بالفتح) ليس فاعلا. كذلك مع أفعال القلوب يكون المراقب هو المفعول والمراقب هو الفاعل. إذا قلت :

(13) ظن زيد عمرا غبيا .

فزيد لا يمكن أن يكون موصوف غبي، وهذا ممكن طبعا في المراقبة غير الوظيفية كما أسلفنا.

النحاة والمراقبة الوظيفية

إذا رجعنا الى الـ القدامى لا نجد عندهم الكثير في هذا الفرق بين نوعي المراقبة، وذلك لأسباب متعدد

فالنحاة استعملوا عدة مفاهيم وصفية اضطرتهم الى عدم الوقوف عند هذه الظاهرة في العربية القديمة. من جملة هذه المفاهيم الجملة الإسمية ومفهوم الإبتداء، ومفاهيم أخرى متولدة كمفهوم الناسخ. فقد اعتبروا أن جملة بسيطة مثل (14) لها أساسا نفس البنية الوظيفية التي نجدها لجمل كبرى مثل (15) و(16)، وهذه الجمل بالتالي لها نفس الخصائص الاحالية :

(14) زيد قائم

(15) زيد ضربته

(16) زيد أبوه قائم

التسوية بين هذه الجمل تخلق مشاكل على المستوى الوصفي والنظري (4).

بالإضافة الى مفهوم الجملة الإسمية، لجأ النحاة الى مفهوم الناسخ، فاعتبروا أن بعض الأدوات والأفعال ناسخة، أي أنها تغير في الأحكام الاعرابية للمبتدأ والخبر اللذين تدخل عليها. واعتبروا كذلك أن هذه النواسخ تدخل على الجمل الإسمية بفرعيها البسيط والمركب. هذا المفهوم قد تتولد عنه معطيات كثيرة لا ندرى هل هي معطيات فعلية، أم أن المفهوم يؤدي الى تعميمات خاطئة، وافتراض وجود تراكيب لا توجد في اللغة. من ذلك تراكيب ك (17) :

(17)* كان زيد أعرفه

ومع كل هذا نجد عند النحاة ما يدل على وجود تلك الفروق بين المراقبة الوظيفية والمراقبة غير الوظيفية. فقد ذكر الاسترابادي مثلا في شرح الكافية (ج 2، ص 304) انه يتعين في جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى إسمها. فلا تقول : كاد زيد يخرج غلامه...، هذه الملاحظة تبطل أن تكون كاد وأخواتها نواسخ بخصائص إحالية مماثلة للجمل الإسمية. بدليل أنك تقول :

(18) زيد انتقده .

(19) زيد سقطت اخته .

ولا تقول :

(20)* كاد زيد انتقده

(21)* كاد زيد سقطت اخته

هنـاك أيضا غياب بعض الأمثلة عند النحاة. فهذا الغياب يدل إما على عدم وجودها في اللغة، وإما أنهم اعتبروا أنها موجودة باعتبار أصل من الأصول التي وضعها، دون أن يعود في ذلك الى المسموع. فلا نجد في كتبهم تراكيب من هذا النوع :

(22) كان زيد أعرفه .

(23) ظننت زيدا ضربته أخته .

فهـذه التـراكـيب في العربية الحالية غير طبيعية، بل قد تكون لاحنة. و بالإضافة الى عدم وجود هذه التراكيب في لغة اليوم، لا نجد تراكيب فيها سببي مثل :

(24) كان زيد مريضا أبوه

(25) كان زيد مريضة أمه

فلربما كانت هذه التراكيب شاذة أيضا في اللغة القديمة.

هناك قضايا أخرى أشار إليها النحاة في هذا الباب. يذكر صاحب الانصاف مثـلا أن هـنـاك خـلافـا بين البصريين والكوفيين في ضرورة إبراز الضمير مع الوصف حين يجري الوصف على غير من هو له. فالمشكل هو معرفة هل التركيب (26) مثلا مقبول أم لا :

(26) زيد هند ضاربها

الكوفيون اعتبروا أن هذا التركيب جائز والبصريون نفوا ذلك، واشترطوا ظهور الضمير، فقالوا إن الأصح هو :

(27) زيد هند ضاربها هو

احـتـج الـكـوفـيـون بـبـعـض الأبـيـات الشعرية، ولا حجة في ذلك كما هو معلوم. أما البـصـريون فرفضوا (26) باعتبار الصفة فرع عن الفعل فكانت أضعف منه في تحمل الضمير، ولذلك وجب إبرازه معها إذا ما جرت على غير موصوفها. فهذا خلاف بالرجوع الى أصل قد نقول به أو لا نقول، ولكننا لا نعرف هل (27) من قبيل التمثيل أم من قبيل الكلام. فقد نجد كثيرا من هذا في كتبهم، تمثيلا لا كلاما.

النقد وبعض خصائص المراقبة غير الوظيفية

المركبات الوصفية التي تكون نعتا لها خصائص إحالية وخصائص تبعية تماثل خصائص الحال. فكما أن الصفة الحال لا تتبع الموصوف في التذكير والتأنيث

بالضرورة، فكذلك النعت، قارن بين (28) الى (30) و بين (31) الى (32) :

(28) لقيت ز يدا متوتر الأعصاب .

(29) لقيت ز يدا متوترة أعصابه .

(30)* لقيت ز يدا متوترة .

(31) مررت برجل مر يض .

(32) مررت برجل مر يضة أمه .

(33)* مررت برجل مر يضة .

وكذلك قد يكون الموصوف المراقِب مفردا والمراقَب الموجود في الوصف متعددا :

(34) مررت بالرجلين الكريم والبخيل

وقد يتعدد المراقِب، والمراقَب واحد :

(35) ذهب ز يد وانطلق عمرو العاقلان.

هذه الخصائص وخصائص أخرى تجعل من المراقبة في النعت مراقبة غير وظيفية.

اشتقاق المركبات الوصفية ذات المراقبة غير الوظيفية

نفترض أن المركبات الوصفية ذات الوظائف الحاليه والنعتية أو الخبر ية تراكيب تشمل بالضرورة **مراقبة لغوية.**

فبالنسبة للحال والنعت نعتبر أن هذه المراقبة غير وظيفية وكنتيجة لهذا النوع من المراقبة هناك تبعية أو مطابقة في الصفات (agreement) من نوع خاص. ونحتاج الى صياغة المبدأ أو الشرطي الذي يجعل النعت أو الحال مراقبا بالضرورة. وهذا القيد نعتبر أنه قيد لاستقامة البنية المنطقية للحال أو النعت. هذا القيد يمكن صياغته بطر يقة مبسطة كما يلي :

(36) لا بد في كل بنية وظيفية للحال أو النعت من مراقَب مراقِبه الموصوف.

هذا القيد لا يقول شيئا عن وظيفة ولا عن طبيعة الضمير المراقب. فالضمير قد يكون بارزا أما منفصلا أو متصلا، وقد يكون مستترا، وإذا استتر كان فاعلا بالضرورة فتظهر علاماته على الصفة أو على الفعل. تقول :

(37) كاد الأولاد يسقطون .

(38) كان الأولاد واقفين .

فحينما يكون المراقب فاعلا يبدو وكأن هناك تبعية وحينما يكون متصلا بأحد معمولات الوصف لا تكون هناك تبعية.

بعض الإيضاحات حول النموذج الوظيفي المعجمي

الاشكال الأساسي بالنسبة لكل نظرية لغوية هوتعريف نوع العلاقة التي تربط بين لفظ ومعنى جملة معينة في لغة ما، وبالضبط تحديد العلاقة بين البنية المحمولية للجملة(predicate argument structure)و بين بنية المكونات(constitu.ent structure) أو البنية الشجرية التي تمثل المكونات بالطريقة التي تنتظم بها في السطح.

هذا الربط يتم في النموذج المعجمي الوظيفي عن طريق الوظائف اللغوية، والبنية الوظيفية (Functional structure)في هذه النظرية الجديدة للتمثيل النحوي هي واسطة بين البنية الشجرية السطحية للمكونات و بين البنية المحمولية. الخصائص الوظيفية تنسب الى المكونات (constituents) عن طريق القواعد المركبية (phare structure rules) والى المحمولات (arguments) عن طريق القواعد المعجمية. وهذه النسبة تتم صوريا عن طريق المعادلات الوظيفية (Functional equations) كما هو مبين أسفله.

تعتبر الوظائف النحوية كليات (universals) في النظرية المعجمية الوظيفية. لائحة الوظائف محدودة منها : فا(subject)، مف1 (object 1)، مف2 (object 2) فض (complement)، فض حـ (predicate complement)، بؤ (topic) ...

تأتلف المعلومات الواردة من المعجم أو من القواعد التركيبية عن طريق المعادلات الوظيفية لبناء البنية الوظيفية. هذه البنية هي التي تؤول دلاليا بينما تؤول بنية المكونات صوتيا. فبالنسبة لجملة مثل **ضرب زيد عمرا** نخلص الى بنية شجرية مثل (44) والى بنية وظيفية مثل (45) باعتبار القواعد والمداخل المعجمية الموجودة في (40) الى (43) 5 :

(39) ضرب زيد عمرا

(40) ج ← ف

↑ = ↓ مـ. س. (↑ فا) = ↓ مـ. س (↑ مف) = ↓

(↑ اع) = رف (↑ اع) = نص

...

(41) ضرب : ف (↑ زم) = ماض

(↑ حم) = ضرب (فا) (مف)

ooo

(42) زدي : س (↑ عدد) = مفرد

(↑ جنس) = مذ

(↑ اع) = رف

(↑ حم) = زيد

(43) عمرا : س (↑ عدد) = مفرد

(↑ جنس) = مذ

(↑ اع) = نص

(↑ حم) = عمرو

(44)

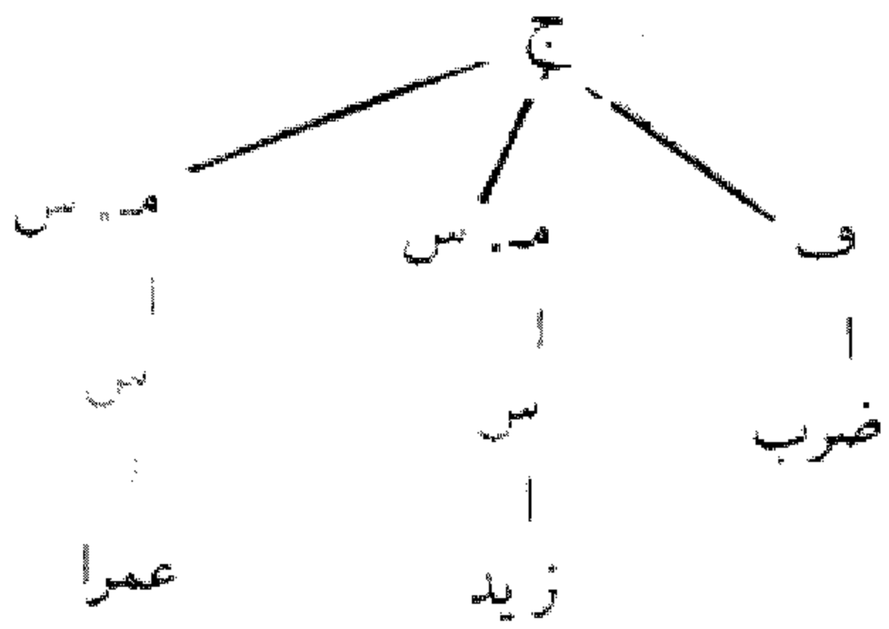

(45)

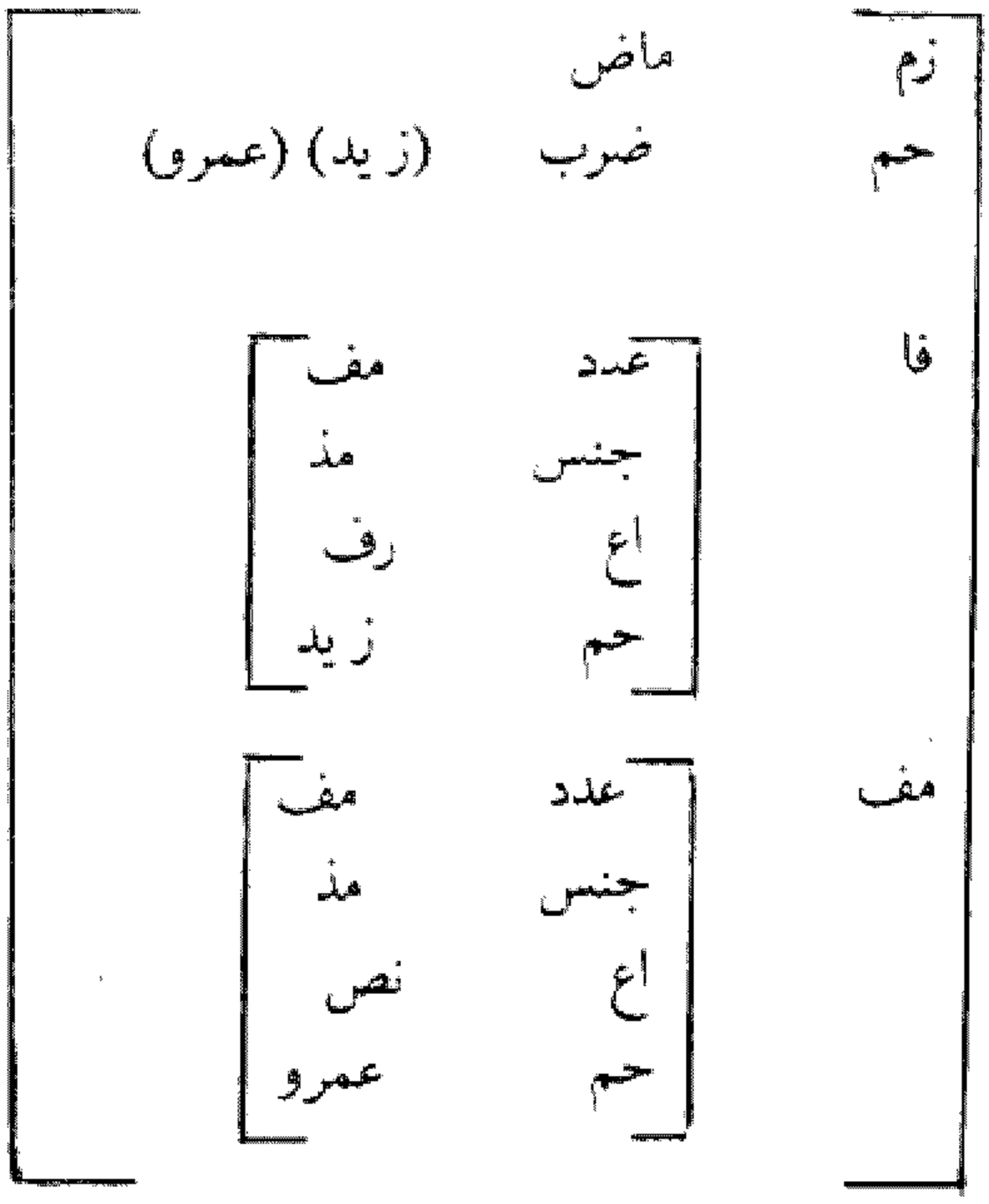

هناك خوارزم (algorithm) لبناء البنية الوظيفية انطلاقا من المعلومات التركيبية والمعجمية (6). وهذا البناء يخضع لعدة قيود لسلامة أو استقامة هذه البنية (well-formedness conditions) . من جملة هذه القيود قيد الإنسجام (consistency condition) الذي يمنع أن تكون للصفة الوظيفية أكثر من قيمة واحدة. فقيد الإنسجام يمنع تركيبا من هذا النوع :

(46)* قاموا الأولاد

هذا التركيب مرفوض باعتبار أن المحمول الفاعل لا يمكن أن يكون له قيمتان : الضمير والإسم الظاهر. ومن جملة هذه القيود كذلك قيد التمام (completeness condition) الذي يمنع تراكيب مثل (47) بنفس تأويل التراكيب (48) :

(47) أ) * أصبح زيد
ب) * رأيت

(48) أ) أصبح زيد رئيسا
ب) رأيت زيدا

البنية الشجرية والبنية الوظيفية :

نظرية التمثيل النحوي التي وراء النموذج المعجمي الوظيفي تتيح لنا التميز بين الوحدات اللغوية التي تلعب دورا في بنية المكونات (c-structure) وفي البنية الوظيفية (f-structure) على السواء، وبين الوحدات اللغوية التي لا تلعب دورا إلا في البنية الوظيفية ولا وجود لها في بنية المكونات. فالأولى تؤول دلاليا وصوتيا بينما الثانية تؤول دلاليا فقط. فالمركبات الوصفية في (49) و(50) لها نفس البنية الوظيفية أساسا أي (51)، لكن بنيتها المكونية مختلفة (أنظر (52) و(53) :

(49) زيد مريض

(50) زيد مريض هو

(51) مريض (فا)

(52)

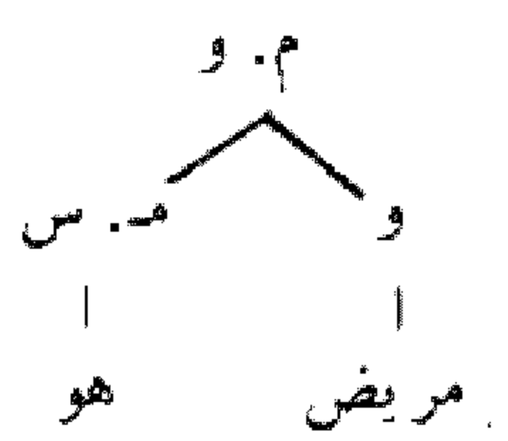

(53)

على العكس من هذا نجد تراكيب لها بنية شجرية مماثلة ولكن بنيتها الوظيفية مختلفة :

(54) جاء زيد راكبا

(55) كان زيد ركبا

(56)

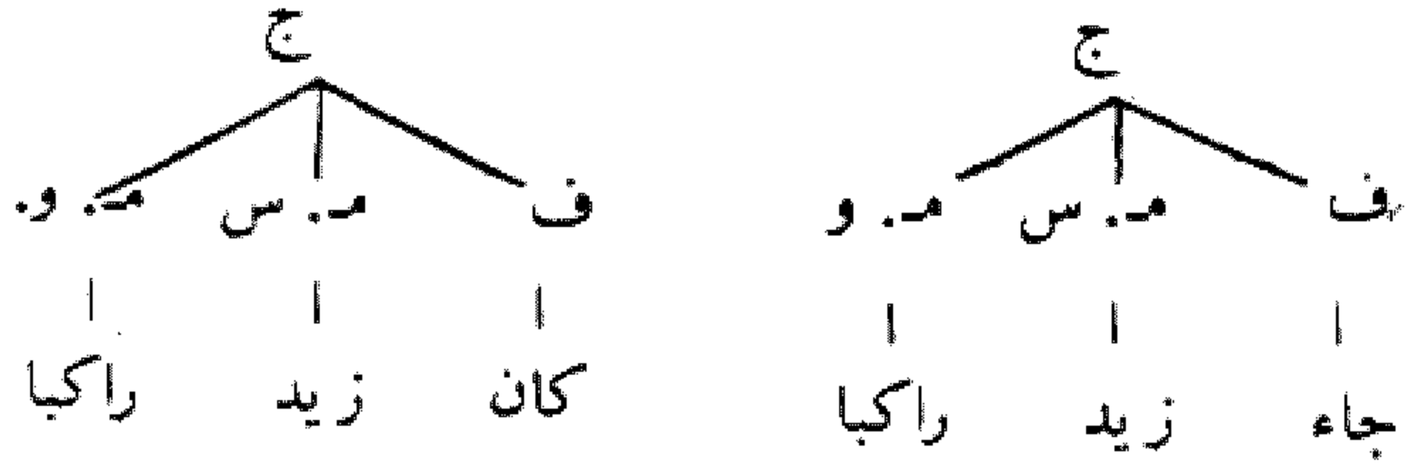

فالبنية الشجرية في هذين المثالين مماثلة لكن المركب الوصفي في (54) حال (adjiunct) وفي (55) بفضله حلية (Predicate Complement) . المركب الوصفي في (54) غير ضروري لاستقامة البنية بينما هوضروري في (55).

االبنية المحمولية والبنية الوظيفية

اسناد وظيفة ما الى محمول معين تخضع للشرط التالي :

(57) هب أن نح : نح 1 ... نح ع مجموعة وظائف نحوية وحم (1...م) مجموعة محمولات. يكون إسناد وظيفة نحوية ممكنا إذا كانت العلاقة بين حم ونح احادية (injective) .

ففي جملة مثل **ضرب زيد عمرا** يتم الإسناد بربط المحمول الأول بوظيفة الفاعل والمحمول الثاني بوظيفة المفعول، كما يظهر ذلك في (58) :

(58) ضرب : ((حم1) (حم2))

((فا) (مف))

على أن الربط بين البنية الوظيفية والبنية المحمولية ليس ثنائي الجهة (bijective) كما يتبادر الى الذهن من هذا المثال، بل هو أحادي كما يبين ذلك مثال **كان** :

(59) كان زيد مريضا

(60) كان : (حم 1)
(فا) (فض حم)

مبادئ المراقبة الوظيفية

المراقبة الوظيفية خاصة من خصائص الفضلات الحملية. هذه الخاصة نمثل لها عن طريق معادلات المراقبة الموجودة في المداخل المعجمية. فالمدخل المعجمي **لكان** مثلا يحتوي على معلومات محمولية ووظيفية من هذا النوع :

(61) كان : حم = كان «فض حم»
((فا) (فض))
فافض حم) = (فا))

فهذه المعادلة الوظيفية الموجودة في آخر المدخل المعجمي نسميها بمعادلة المراقبة (control equation) . هذه المعادلات خاضعة للمبادئ التالية :

(62) كل معادلة مراقبة يجب ان تكون **طبيعيه** (natural)

(63) تكون المعادلة طبيعيةً إذا وفقط إذا :
ا) المراقَب (بالفتح) فاعل
ب) المراقِب (بالكسر) مفعول إذا كان الفعل متعديا، وفاعل في غير هذه الحال.

نعتبر أن تراكيب المراقبة الوظيفية هي أفعال المقاربة والأفعال الناقصة وأفعال الشروع وأفعال القلوب، كما نعتبر أن الجمل الإسمية البسيطة هي بنى مراقبة كذلك. فهذه التراكيب يكون الفاعل فيها هو مراقب فاعل المعمول وتنتج عن ذلك التبعية المرجوة :

(64) كاد الأولاد يسقطون
(65) بدأت هند ترقص
(66) الأولاد واقفون
(67) ظن زيد عمرا انتحر

الهوامش

(1) لمزيد من التفصيل عن هذا النموذج انظر بريزنان (1982) وكابلان وبريزنان (1981) وكذلك الفاسي الفهري (1981 و1982)

(2) أنظر في ذلك بريزنان (1981) وشومسكي (1981)

(3) بين بعض اللغويين ان هذا الاصطلاح قائم على فكرة خاطئة، كما بينوا أن ما سمي بالإحالة المطلقة نوع مقيد كذلك. إلا أن القيود على كل نوع مختلفة (انظر مثلا بريزنان في نفس المصدر).

(4) أنظر في ذلك فاسي فهري (1981)

(5) نفس المصدر

(6) أنظر كابلان وبريزنان (1981).

المراجع

الانباري، الانصاف، مطبعة السعادة القاهرة 1961.

الاسترابادي، شرح الكافية، دار الكتاب العلمية بيروت 1976

ابن عقيل، شرح الفقيه ابن مالك، القاهرة.

ابن هشام، مغنى اللبيب، القاهرة

ابن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية القاهرة

سيبويه، الكتاب، بولاق 1898.

عبدالقادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، أعمال ندوة البحث اللساني والسيميائي 1981 ـ الرباط كلية الآداب.

Bresnam J.W. 1981 : Control and Complementation, *Linguistic Inquiry* 13.3

Bresnam J. W. ed. 1982 *The Mental Representation of Grammatical Relations*, M I T Press Cambridge Mass.

Chowsky N. 1981 : *Lectures on Government and Binding*, Foris Publications Dordrecht.

Fassi Fehri A. 1981 : Théorie lexicale fonctionnelle, contrôle et accord en arabe moderne, *Arabica* fasc. 2 et 3.

Fassi Fehri A. 1982 : *Linguistique arabe : Forme et interprétation* Publication de la Faculté des Lettres de Rabat.

Kaplan R. and Bresnam J. W. 1981 : A. Formel System for grammatical Representation, *in* Bresnam (1982).

الشعر والمرجع

ملاحظات حول المرجع في الشعر
ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري

محمد عجينة
دار المعلمين العليا ـ تونس

يدلّ العنوان الأول، وهو الذي ارتأيناه في بداية هذا العمل، على كثير من الطموح، ولعله يحسن بنا بادىء ذي بدء أن نردّه الى ما لابدّ منه من التواضع فنقول : إنه يتعلق ببعض الملاحظات التي حصلت لنا أثناء ممارستنا لبعض النصوص النظرية (في تنظير الشعر) والشعرية (أثناء تعرضنا إليها بالدرس والتحليل في سياق تدريسنا بالجامعة التونسية) عن الوظيفة المرجعية (1) ومدى قابليتها لأن تكون عنصرا يعتمد في تحديد الخطاب الشعري، ضمن سائر العناصر التي يقوم عليها «**الكلام**» langage، وفي عملية القراءة.

إن اختيارنا للموضوع نابع من اهتمام خاصّ بالشعر، و«**الخطاب الشعري**» عامة، ـ وإن كان القول بوجود «خطاب شعري» هو نفسه فرضية من الفرضيات، ولذلك ترى بعضهم يفضل الحديث عن «**البلاغ الشعري**» message poetique ـ، وهو نابع أيضا من إيماننا بضرورة البحث عما يميز البلاغ الشعري عن سائر البلاغات، وبضرورة الجدل الدائم المستمر بين العمل التنظيري والعمل التطبيقيّ العيني والاستفادة من المكتسبات الألسنية وجعلها في خدمة اللغة العربية والثقافة عامة، وتوظيفها من جملة ذلك، في تحليل الشعر، رغم أن بعض الألسنيين يحترزون من

---

(1) سنفصل القول في ذلك أثناء تذكيرنا بأركان الكلام ومختلف الوظائف التي ينهض بها. وتفصيلها في فصل شهير لـ «رومان جاكبسون» Romand Jackobson : «الألسنية والإنشائية» من كتابه : «بحوث في الألسنية العامة»

الحديث عن **الخطاب** عامة لأن في ذلك انتقالا الى «مستوى فوق مستوى الجملة والى تركيب لا يدخل في تركيب أكبر منه» ولأسباب أخرى أهمها :

أ ـ أن الحديث عن الشعر معناه الحديث عن المدلول، وهو من المعطيات التي اسقطها كثير من الألسنيين من اعتباراتهم ومن مجال اهتماماتهم. ولئن كان ذلك في وقت ما، مكسبا مكّن الألسنية من أن تتقدم أشواطا في بعض المجالات (خاصة منها الصوتيات والصرفيّات)، فلعله كان حاجزا أمام تقدمها في دراسة التركيبة syntaxe يصحّ هذا على الأقل بالنسبة الى الألسنية الوصفية، وهو لا شك موقف ينبغي مراجعته وتجاوزه، وقد استوت الألسنية على ساقها علما واضح المعالم والحدود لا خوف عليه من الذوبان في مجالات أخرى.

ب ـ أن المدلول يحيل الى ما وراءه أي الى المرجع، وفي ذلك ما فيه من «**الذهنية**» mentalisme ومن العودة في نظرهم الى ضرب من الرؤية الساذجة لعلاقة اللغة بالتفكير يتم فيها الربط بين اللغة والواقع على نحو بسيط تجاوزناه اليوم، بعد أن بيّن «فرديناند دي سوسير» «أن المدلول signifié ليس الشيء، وأن الدليل signe بوجهيه (أي الدال والمدلول) لا يَتَقَوَّمُ من اقتران اسم بشيء وإنما من اقتران مُتصوّر ذهنيّ بصورة أكوستيكية (1)».

إلا أن تلك الإحترازات وغيرها لم تمنع الألسنيين من الاهتمام بالشعر تنظيرا ودراسة عينيّة تطبيقيّة أو ميدانية، مع ما لها وما عليها. فما هو وضع البلاغ الشعري في الدراسات الألسنية والأسلوبية ؟

نحن نطرح هذا السؤال منذ البداية لنعرف نصيبَ الشعر من تلك الدراسات، مع بعض الاحتراز من تطبيق الألسنية على البلاغ الشعري، خاصة بعض الاتجاهات منها. ولا مناص من القول هنا أن تعريفات الألسنيين للشعر هي امّا مغرضة، لخلط

---

(1) اخترنا في ترجمة جماعية لكتاب ف. د. سوسير : دروس في الألسنية العامة (وهو تحت الطبع) ترجمة الثلاثي الشهير : signifié signifiant signe
تباعا بـ الدليل ـ الدال ـ المدلول.

أصحابها بين الطابع الشعري الإنشائي poétique بالمعنى اليوناني للكلمة، و بين النظم. أو هي جزئية لأن أصحابها لا يرون من البلاغ الشعري إلا جانبا من جوانبه أو بعضا من تلك الجوانب فيرتكز عملهم على عزل العناصر المعلّمة elements marqués ، أو الحاملة لسمة ما، أو على ما يسمى بالتأثيرات الأسلوبية effets stylistiques وتظلُّ تلك التأثيرات هي الأخرى محل جدل، وهي تصنف في باب الترقّب الخائب والمفاجأة والغرابة وغيرها مما يقع في نفس قارئ أو متقبل نموذجي Archilecteur.

كما أن من عيوب تلك المقاربة للنصوص الشعرية بحثهم فيما عن مطلق ينحصر فيه «جوهر الشعر» والحال أن كلمة شعر كلمة «فَخٌّ» ظل الدال فيها هو هو على مدى قرون، بينما ليس من الثابت أن مدلولها هو هو **زمانيّا** Diachroniquement بل وحتى **آنيّا** Synchroniquement كما سنحاول إقامة البرهان عليه في القسم الثاني من هذا البحث انطلاقا من نماذج شعرية تراثية وأخرى حديثة وكيفيّة تقبل قرّاء مختلفين لتلك النصوص.

هذا بالإضافة الى أن البحث عن ذلك «الجوهر» يتم في صلب البلاغ الشعري، دون متعلّقاته الأخرى. ان الخطأ الأساسي في رأينا كامن في جازم الاعتقاد في مزية التحليل الألسني الصرف، أي ذاك الذي يروم أصحابه تحديد خصائص الخطاب الشعري (1) انطلاقا من مكوناته اللغوية لاغير. صحيح أن التركيز على النص والاهتمام به قبل أي شيء آخر هو تقدم بالنسبة الى ما كان سائدا قديما من الاكتفاء أحيانا ببعض الانطباعات، والخوف من تفكيك النص كمن يخشى أن ينتهك «قدسيته» أو حرمته.

واعتقادنا رغم ذلك أن الألسنية يمكن أن تفيد في دراسة الشعر، على أن لا نقتصر على وصف الخطاب الشعري وصفا السنيّا ولكن أن تنزّل الخطاب الشعري منزلته التي يستحق في نطاق نظرة أشمل تضع البلاغ الشعري و ـ البلاغ عامة ـ في سياقه اللغوي اللساني، وفي سياقه العام بما في ذلك البحث عن علاقته أو على الأصح

---

(1) نطلق عبارة «الخطاب الشعري» على كلّ خطاب يدرك على انه كذلك أي شعري

عن مدى علاقته بالمرجع. ونعتقد أن لا ضَيْرَ في ذلك على العلم. فالألسنية في بداية أمرها وأول نشأتها قد عُزلت عن كل ما هو نفسي أو ذهني أو اجتماعي، ثم عادت فأنشأت صلات أخرى، بعد ما تمكن أصحابها من ضبط حدودها فنشأت الألسنية النفسية والألسنية الاجتماعية. كذلك يمكن أن يكون الأمر بالنسبة الى الاهتمام بالشعر، وبمدى صلته بالمرجع. ولعل من المفارقات أن نقول أن ذهاب بعض الدراسين الى القول بأن خاصية البلاغ الشعري تكمن في النص ذاته هو الذي حفزهم الى الخروج عن المالوف من الأسس في دراسة الشعر قديما (أي الحاقه بنوع أدبي معين أو اعتماد معايير معنوية أو أسلوبية أو جمالية) والبحث عن «كيفية عمل» الكلام في النص الأدبي عامة والشعري خاصة. نخص بالذكر منهم إسهامات جاكبسون في تحديد أركان الكلام، والتي هي :

5 المصطلح أو القانون code

6 الصلـــــة contact

1 الباثّ destinateur 3 البلاغ 2 message المتقبل destinataire

4 السياق contexte

والتي تناسبها وظائف ست توافق كل طرف من هذه الأطراف المذكورة. هي :

1 ـ الوظيفة التأثرية العاطفية* (وتتعلق بالمتكلم، من تعجب واستفهام وما إليها)

2 ـ الوظيفة الخطابية (وما يتصل بالمخاطب من أمر ونهي... وهلم جرا)

3 ـ الوظيفة الفنية أو الإنشائية أو الشعرية (والمقصود منها هو الكلام ذاته)

4 ـ الوظيفة المرجعية (ما يتصل بالسياق عامة)

5 ـ الوظيفة الاتصالية أو التأكيدية (والقصد منها التأكد من أحكام ربط الصلة بين طرفي عملية الإبلاغ.

6 ـ الوظيفة الماورا لغوية (ما تعلق باكتساب اللغة وقوانينها)

---

* - referentielle 4 fonction "expressive" ou émotive 1
- phatique 5 fonction conactive 2
- metalinguistique 6 fonction poétique 3

لقد كان هذا التحديد لوظائف الكلام مفيدا لأنه وضع مقولات تمكن من وصفه، وهو الذي اعتمد لتحديد خصائص الكلام «العادي» والكلام الشعري، وضبط ما بينهما من فروق.

وعليه «فالشعري» حسب نظرية من النظريات (1) هو الذي تقل فيه الوظيفة المرجعية وتعظم فيه الوظيفة الفنية الإنشائية. وعلى هذا الأساس يكون مرجع الكلام «العادي» متوجها الى الخارج، خارج النص، بينما ترى الكلام الشعري يدور على الكلام ذاته. هذا مع العلم بأن البلاغ الواحد قد يجمع بل ويجمع فعلا بين الوظائف العديدة رغم إمكانية تغلب إحداها أو بعضها على ما سواها. لكن ينبغي أن نشير منذ البداية الى بعض الإحترازات ينبغي أن نحترزها و بعض المزالق ينبغي لنا أن نجتنبها، حول تحديد المرجع، وعلاقته بالشعر حتى يمكن أن ننطلق من فهم واضح لماهية المرجع ننظر بعد ذلك في مدى إمكانية اعتماده لتحديد الخطاب الشعري.

الشعر ومتعلقاته :

1) المرجع :

إن العلاقة بين الكلام والواقع لهي من مشمولات الابستيمولوجيا لا الالسنية، وهي علاقة متغيرة حسب تصورنا للغة تاريخيا وفلسفيا (لأن تصورنا للأشياء تابع أيضا لاكتسابنا للغة أو لغات). الا أن هذا الأمر لم يمنع أصحاب «قاموس علوم اللغة الموسوعي» (2) من إدراج لفظ مرجع ضمن «المفاهيم الوصفية». ولا بد لنا من توضيحه لأن مدلوله ليس واضحا وضوح البديهيات، ولأن هذا العمل متعلق به من أساسه.

إنه لما كان موضوع التواصل اللغوي Communication linguis قائما في أغلب

---

1) على سبيل المثال كتاب Anne Marie Pelletier : fonctions poétiques
أو العدد الثالث من مجلة Langue française 1969
و يذهب فيه M. Arrive الى حد القول بأن ليس للنص الأدبي من مرجع

2) Oswald Ducrot / Tzvetan Todorov : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage (Points-Seuil) P. 317.

الأحيان على تعين وقائع أو حقائق خارجة عن نطاق الألسنية فيتعين على المتكلمين أن يشيروا الى تلك الأشياء أو يقصدوا اليها. فالشيء أو الأشياء المشار إليها أو التي يتعلق بها الحديث هي المرجع. لكن المرجع ليس بالضرورة الواقع أو الحقيقة، ولا العالم الحسي فقط، إنما هو كذلك و بنفس الدرجة، المتصورات الذهنية التي لنا عن العالم. وإذن فالمرجع ليس فقط ما يقعُ عليه الحس، إنما هو أيضا ما يدركه الذهن. فهو مدينة تونس مثلا وهو بلاد الواق واق الخرافية (أو الحقيقية) وشهرزاد وشهريار في ألف ليلة وليلة.

ولو كان الأول فقط (أي ما يدركه الحس) لآل بنا ذلك الى اعتبار البلاغات المرجعية منحصرة في البلاغات السردية والوصفية لاغير (أي ما أسماه البلاغيون العرب بالخبر، أي ما يمكن نعته بالصدق والكذب). ولخرج من هذا قسم من النصوص الشعرية أو التي يمكن أن تدرك على أنها شعرية مثل هذا النص :

«لقد خرجت من المنزل. فبادرني هو السُّكر وكل نظرة منه تخبىء وراءها مئات المنازل وحدائق الورد.»*

ثم لو كان الأمر كذلك لدخل في باب البلاغات الشعرية نوع ثان من البلاغات تحيلك الى نفسها لا إلى مرجع محسوس (كما في الأمر والنفي والاستفهام، وهي ما يسميه العرب بالإنشاء) والحال أن نسبتها في التخاطب اليومي تكاد تعادل نسبة البلاغات التي من الصنف الأول.

وعليه، أفلا يكون تحديدنا هذا للمرجع متداخلا مع المدلول.

2) الشعر والمرجع والمدلول :

إن المدلول حسب ف. دي سوسير هو «شطر الدليل، وهو المتصور. لأن الدليل يُوحّد بين متصور ذهني وصورة أكوستيكية لا بين شيء واسم». لكنه قد عرّف

---

* صدّر به عبدالوهاب البياتي إحدى مجموعاته الشعرية.

«قيمة» المدلولات بأنها «خلافية محض، لا تتحدد إيجابا بمضمونها ولكن سلبا بما لها من علاقات مع سائر عناصر النظام» (دروس في الألسنية العامة القسم الأول الفصل الأول). إن هذا التحديد للمدلول، هو الذي يمكّن من التفريق بينه وبين المرجع. فالمدلول إذن ليس وصفا لما يشير إليه أو لما يرجع اليه إنما هو قيمة خلافية في صلب اللغة. فضلا عن أن عددا من خصائص المرجع، لا تظهر في المدلول. فكلمة إنسان تتقابل في صلب اللغة مع حيوان مثلا لا مع طائر، رغم تقريب الجاحظ بينهما تقريب إبعاد في قوله : «وجعفر بن أبي طالب له جناحان يطير بهما في الجنة إن شاء الله وليس جعفر من الطير».

وبناء على ما تقدم، فإن البلاغ المرجعي هو البلاغ الذي يتوجه إلى ظواهر أو أحداث، خارجة عن الألسنية والبلاغ الإنشائي أو الشعري الفني هو الذي يتوجه أكثر الى داخل النص، وما احالك الى نفسه ولم يكن القصد منه هو المدلول بقدر ما هو الدال. ان القول بهذا هو من باب الفرضيات المغرية نظريّا على الأقل فلنحاول الانطلاق منه والنظر في أمثلة من الشعر العربي منوعة بقدر الإمكان.

ولننظر أولا في عيّنة من الشعر العربي الجاهلي، لأبي ذؤيب الهذلي. وهو بيت استشهد به ابن قتيبة في مقدمة كتابه الشعر والشعراء في أثناء تصنيف ضروب الشعر، واستحسنه.

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد الى قليل تقنع

إن هذا البيت، على ما حددنا آنفا، كلام مرجعي. فهو أقرب الى الخطاب اليومي منه الى الشعر وان دخل في إطار الشعر أو في إطار تصور للشعر يقوم على أنه الكلام الموزون المقفي. ولعل ابن قتيبة الفقيه، قد تقبل هذا البلاغ ووقع من نفسه موقعا حسنا انطلاقا من قانون (code) الأخلاق.

من هذا الباب أيضا ذلك البيت المنسوب الى حسان ابن ثابت والذي هو من باب «تنظير الشعر» إن صح التعبير وهو قوله :

وان أشـعـرَ بيـت أنـت قـائـلـه بـيـت يـقـال إذا انـشـدتـه صـدقـا

أفلا يكون ذهابُنا الى أن البيت المنسوب الى أبي ذؤيب الهذلي ليس «شعريا» مصداقا لقولهم «خير الشعر اكذبه» (أي خيره أبعده عن الحقيقة أو عن المرجع واقربه الى المجاز) وتكذيبا لقول حسان بن ثابت شاعر النبي، الذي لم تمنع صفته تلك أهلَ زمانه من الحكم بأن شعره قد ضعف في الإسلام.

ثم لننظر في هذه الأبيات التي استشهد بها ابن قتيبة، ثم استحسنها الجرجاني بعده وأوردها في أسرار البلاغة :

ولمّا قضينا من مِنًى كلَّ حاجةٍ ومسَّح بالاركان من هو ماسحُ
وشُدّت على دُهْم المَهَاري رحالُنا ولم ينظُر الغادِي الذي هو رائحُ
أخذنا باطراف الأحاديث بيننَا وسالت بأعناقِ المَطيِّ الأباطحُ (1)

لقد أورد الجرجاني هذه الأبيات على انها «من الأشعار التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ ووصفوها بالسلاسة ونسبوها الى الدماثة». ولا يهمّنا في هذه المرحلة الحكم التفصيلي إنما يهمنا الحكم الإجمالي أي الإدراك الإجمالي للنص بصفته نصا شعريّا فهو «من الأشعار» أولا، ثم أن جمهورا معيّنا، في زمن معين قد أثنى عليه.

ولو عرضناه على جمهور آخر من غير جمهور زمانه، لربما عدّه من النصوص المرجعية ومن عاديّ الكلام خاصة إذا ما انطلق من ذلك المنطلق الذي يعتبر النص شعريا بقدر ابتعاده عن المرجع وعاريا عن تلك الصفة إذا كان محمولا هذا المحمل.

بعد بيت جاهلي، وآخر إسلامي أو مخضرم وهذه الأبيات الأخيرة التي لا شك في أنها إسلامية لنحاول أن نأخذ عيّنة أخرى من شعر شاعر إسلامي ولكن من طور آخر الا وهو أبو نواس. يقول :

---

1) أسرار البلاغة : ص 21 ـ 22 ـ ط. هـ. ريتر

يـا قـرًا أبـصـرتُ فـي مـأتـم يـنـدب شـجـوا بين أتـراب
يـبـكـي فـيُـذري الـدّرّ من نرجِسٍ و يَـلـطـمُ الـورد بـعُـنّـابِ

لقد قضى نقاد الأدب القدامى في هذا النص بأنه نص شعريّ، ونعت صاحبه في سياقه بأنه «أشعر الجن والإنس.»(1) وإذا حللناه تبيّنا فعلا أن الكلام فيه موجه الى نفسه، وأنه تغلب فيه الوظيفة الإنشائية الفنية، ولكنه قائم أيضا على الوظيفة الخطابية لأنه موجه الى مخاطب ولأن النص يحمل سمة الخطاب، وتبرز الوظيفة الفنية أساسا في البيت الثاني، حيث لا يحيلك النص الى مدلول القمر أو الى مدلولاته المتعددة، ولا الى مرجعه وكذلك الدر والنرجس، والورد والعنّاب، بقدر ما يرجعك الى قانون ثقافي بني عليه النص هو الأنموذج الأدبي السائد في زمان ظهور النص، وتصور الكتابة الشعرية كيف تكون (تشبيه الوجه بالبدر وتشبيه الفم بالنرجس والخد بالورد والأطراف بالعنّاب) كما أنه من باب تشبيه ثلاثة بثلاثة، وهو في عرف القرن الرابع (زمن القارئ الذي استحسن) من السنَن والاعراف الأدبية.

ورغم ما ذكرنا من أن الخطاب مقصود لذاته وأنه تغلب عليه مبدئيا الوظيفة الفنية الإنشائية، فإننا قد ندرك هذا النص إدراكا آخرا يكون فيه هذا النص، وفي مرحلة زمنية أخرى (باعتبار تعاقب القراء عليه)، نصا مرجعيا لأنه قد يدخل بالنسبة الى قارئ حديث في سياق يتقاطع فيه مع نصوص أخرى من قبيل قول القائل :

فـأمـطـرت لـؤلـؤا وسـقـت وردا وعـضّـت عـلـى الـعـنّـاب بـالـبـرد

نصوص أخرى تكون له بدورها مرجعا وتحيله الى نص مرجعي لا غير «يطّلُ موضِعُ التعجب منه» على حد قول الجرجاني.

هكذا إذن إذا نظرنا الى النص نظرة جدلية، وجدنا أنه قد يكون في آن واحد، إنشائيا إذا نظرنا إليه نظرة آنيةsynchroniqueومرجعيّا إذا نظرنا إليه نظرة

1) ابن رشيق : العمدة ط محي الدين عبدالحميد 1 ص 293

زمانية diachronique .وقد يصح ذلك بالنسبة الى القارئ الواحد في الأوقات المتعاقبة أو بالنسبة الى الجماهير المتعاقبة أيضا عندما تُخرج النص من حال كمونه الى حيز الوجود الحقيقي بالقراءة. وهو في رأينا ما قد يفسر سر «اكتشاف» بعض النصوص أو إهمال بعض النصوص الأخرى، مع تغير السنن الأدبية والفنية.

ولنختم هذه النماذج بمقتطفات أخرى من شعر شاعر حديث هو عبدالوهاب البياتي.

لقد لفت انتباهنا فيما لفت في مجموعته «قصائد حبّ على بوابات العالم السبع»، تفاوت أحيانا كبير بين النص والنص بل وأحيانا بين المقطع والمقطع من حيث طغيان الوظيفة المرجعية أو انحسارها.

يمكننا أن نستشهد بنصوص شعرية لعبد الوهاب البياتي تدل على خلق وإنشاء وإبداع ولكن حسبنا أن نرجع الى قصيدته «مجنون عائشة». ولكن الذي يقرأ هذا المقطع :

هاجمني اللصوص في باريس
وانتزعوا دفاتري وخضبوا بالدم
مكعبات النور والاسفلت
وتركوني ميت

لا يجد فيها الآ نصا موصفيا مرجعيا قد لا يكون له من دلالة إلا بوضعه في سياقه العام والحق يقال ولكنه نص مرجعيّ مباشر.

بعض الإستنتاجات : النص والقراءة

إن الأمثلة السابقة، وما تعلق منها بكيفية إدراكنا وإدراكهم لبعض النصوص تدل على أن الاهتمام بالمرجع مدخل من المداخل المفيدة في مقاربة النصوص الشعرية إلا أن الاقتصار عليه يؤدي الى تلك النظرة المجزأة التي أشرنا إليها في نقدنا

لاعتماد بعضهم الألسنية الوصفية والوقوف في دراسة النص الشعري عند وصف مكوناته.

وكما سلف أن رأينا من خلال نص أبي نواس، فإن البلاغ لا يقوم بوظيفة واحدة ـ وقد يكون هذا من تحصيل الحاصل، ـ إلا أن اعتبار النص الشعري هو النص الذي يخرج عن التعيين وعن الإحالة الى مرجع، أمرٌ صحيح الى حد ما.

وإذن فالصبغة الشعرية في البلاغ الشعري لا تتجلى من خلال النص فقط، وهو ما قد يهدم ما قلناه في البداية بشأن الاستعانة بالألسنية في تحديد خصائص البلاغ الشعري وإن كان ذلك لا ينال من صحة الاعتماد على المقولات الألسنية لوصف البلاغات وتحليلها،(1) إنما تتجلى أساسا من خلال العلاقة بين البلاغ والمتقبل واعتباره طرفا في العملية الشعرية وطرفا متغيرا كذلك مع تغير السنن والأعراف الثقافية التي تكون هي نفسها مرجعا من مراجع الكاتب إذ يكتب والقارئ إذ يقرأ.

إن اختلاف القراء في كيفية تقبلهم لنص من النصوص ـ وهو ما نلاحظه مثلا في مدى صعوبة تقبل القراء لظاهرة الشعر الحديث ـ مثال بين واضح. فهل نجد له تفسيراً في مدى إحالة النصوص الشعرية الى مرجع أو على وجه أدق في ابتعادها عن التعلق بمرجع الى حدّ أن القارىء يقف أحيانا موقف الحائر المتسائل عن مدلول الشعر الحديث أمام نص كثيف مثقل بالرموز والدلالات، وحقّه ربما أن يبحث عن دلالته فيكون مثله في ذلك مثل الرجل الذي سأل ابا تمام «يا أبا تمام، لم لا تقول من الشعر ما يفهم ؟ فقال له وأنت لم لا تفهم من الشعر ما يقال».

وإذن فخصائص الشعر، وصعوبة إدراكها أمر غير منفصل عن عملية القراءة وإوّاليّة الإدراكmécanisme de la perception وهي عملية ينبغي أن تكون قائمة على اعتبار النص نظاما يحيل الى نفسه، هذا صحيح ولكن لا ينبغي التغاضي عن ربط النص بالخارج. فليست علاقة النص بالخارج و بالمرجع، مجرد علاقة إشارة او إحالة

1) خاصة منها ما تتوسمه في فروع أخرى من الألسنية مثل علم العلامات sémiologie وعلم الدلالة sémantique

بل هي علاقة جدلية. فلا المرجع ولا المتقبل من المعطيات القارة أو الثابتة أو المنعزلة، بل تربط بينها شبكات من العلاقات، تدخل من بينها وضعية المتقبل الإجتماعيةُ وصورة العلم في زمانه والقوانين الثقافية السائدة.

وكذلك النص من الداخل. فبناؤه الجدْوَليّ والسياقيّ ليس منعزلا عن الخارج، عن اللغة باعتبارها هي الأخرى مرجعا من المراجع تحمل رؤية للعالم وتصنيفا لجميع الموجودات ووصفا لها وتنظيما.

وإذن فينبغي، وهذا مطمح قد يتجاوز ما قصدنا إليه من خلال هذا العمل المتواضع، أن نقرأ النص الشعري قراءة متعددة نستفرغ من خلالها، بقدر الإمكان احتمالاته الدلالية، قراءة في اتجاهات متعددة لا نستثني منها قراءة ولا نحتكر فهما.